افعاله بنفسه ومن يقول الاسباب العادية تؤثر بقوة وعطف المعين على ماقبله
من عطف الخاص على العام لان المعين عرفا ما لايكون ممن له اختيار قوله ليس كمثله
شيء قيل الكاف زائدة وقيل ان المراد بالمثل الذات او الصفة او هما معا وهو المناسب
للاستدلال على المخالفة في الذات والصفات معا ولما كانت المماثلة مفاعلة
فمن ماثلك فقد ماثلته فصح الاستدلال بالاية على مخالفة تعالى للحوادث
والا فالاية دالة على عدم مماثلة الحوادث له فتامل قوله وقيامه لنفسه عطف
لازم على ملزوم بالنظر لعدم الافتقار الى المخصص وخاص على عام بالنظر لعدم
الافتقار الى المحل لان صفاته تعالى ليست قائمة بنفسها بل بالذات فالصفات
المنتفي عنها مشاملة للذات والصفات والقيام بالنفس هنا المعنى الخاص بالذات
اذ هي التي لاتقوم بغيرها والبا في بنفسه للظرفية المجازية او للملابسة والاولة
لكن بالنظر للمقابل اي لا بغيره كما نه يقول غناوه لا بغيره بل من نفسه والمراد
بالقيام الاستغنا وبالنفس الذات واعلم ان الموجودات بالنسبة لله ستغنا
بالنفسي وعدمه اربعة الاول ما لايفتقر الى محل ولا مخصص وهي ذات
الله تعالى الثاني ما يحتاج الى المخصص دون المحل وهي ذوات المحلوقين
الثالث ما يقوم بمحل ولا يحتاج الى المخصص وهي صفات الله تعالى
الرابع ما يحتاج اليهما معا وهي صفات المخلوقين قوله اي لايفتقر فيها
المم وما بعدها دون غيرهما اما لان معنا ها مركب دون غيرها او للرد
على من فسر القيام بعدم الافتقار للمحل فقط وهو المتعارف عندهم واما بالنظر
للوحدانية لدفع توهم احد انواع الوحدة المعروفة عند الفلاسفة كما سياتي قوله
والمحل هو الذات اي لا المكان فسلب افتقاره اليه ما هو دون مخالفته للحوادث
قوله والوحدانية الخ تا وها للتانيث للنقلي وياوها للنسبة والنون للمبالغة
كرقباني لانه نسبة للوجه والقياس وجدي كما ان رقباني نسبة للرقبة
فالقياس في قزاد والاتف والنون للمبالغة قوله في ذاته ضمن
الثاني معنى الشريك او النظير فعداه بفي لا نظير له في ذاته الخ قوله
في هذه اشارة الى ان للوحدانية معان اخر لانصح في هذه تعالى كوحدة
الجنس او النوع او الشخص وعند ذلك اذ لاجنس له فتتحد فيه جميع جنسه
وكذا النوع مثال الاول اتحاد الانسان والفرس في الحيوان ومثال
الثاني اتحاد زيد وعمرو في الانسان قوله عبارة عن نفي الخ اي معبر
بها عن نفي الكثرة وفي قوله نفي الكثرة اشارة الى

ان معنى

ان معنى قول المم الاتي له عدم الكثرة الصادقة بنفي الثاني والثالث
وغير ذلك وان في تفسير الوحدانية بلا ثاني له تسامح والمراد نفي الكثرة وانما
اقتصر على نفي الثاني لانه بلا زم كل عدد بخلاف غيره فقصد المم التعميم في نفي
الاعداد بنفي لازمها قوله يستلزم ان لايكون جسما الخ اما استلزام الثاني
فظم واما استلزام الاول فلا لانه يقال لا ثاني للشمس في ذاتها مع انها
مركبة فنفي الثاني في الذات لا يستلزم نفي الجسمية واجيب بانه لو كان
جسما امر كما من اجزا لكانت تلك الاجزا مثالة فان قام وصف الالوهية
بالبعض لزم قيام المثالة بمحله بالكل فيتعدد الاله فنفت الثانوية وان
قام بالكل لزم قيام المعنى الواحد بكل جزء فيلزم انقسامه وانقسام المعنى
محال ففي نفي الكثرة في الذات يستلزم نفي التركيب المعبر عنه بالكم المتصل
ونفي التظير المعبر عنه بالكم المنفصل في الذات والتظير قيل هو مماثله ولو
في بعض الوجوه والشبيه ماشابه في اكثرها والمثيل مماثله في الكل وكل واحد
اخص مما قبله قوله يقبل الانقسام وصف كاشف لان الجسم هو الذي
يقبل الانقسام قوله ونفي الكثرة في الصفات الخ ظاهر انه لايستلزم
الا نفي الكم المنفصل في الصفات ولا يستلزم نفي المتصل فيها لان يكون لها
قدر ونظائر فاكثر او اراد بالكثرة كذلك وان كان لابد من نفيه ايضا كما هو ظاهر من
المم اذ لابعد في عدد نفي تعدد الصفات في الذات ان هناك شيا سماه تعالى في
صفاته ولكن ان نظرت لعبارة الشراي قوله نفي الكثرة الخ لافادة نفي الكل والمتصل ه
ذلك وان نظرت لي ظم عبارة المم لم تنف الا المنفصل فيها فتامل قوله
انفراده بها اي بالافعال اي بجميع الافعال بدليل مابعده فيكون معنى قوله ه
المم والافي افعاله اي جميع ما وجد من الممكنات لاما قد يتوهم منه من ان ه
الافعال قسمان منها ما هي فعله ولا ثاني له فيها وقسم منها لبيت بفعله وبدل
على ان مراد المم جميع ما وجد ما سياتي له في المستحيلات وقوله بلا قسم لعمراه
بالقسم الشريف فقهه رد على من يقول ان العبد يخلق افعال نفسه قوله خالق كل
شي اي مشي اي مراد فلا يدخل القديم ورد خلق افعال العبد قوله فهذه الفا
تفريعية اي دالة على ان مابعدها نتيجة ماقبلها وانما دنه على انها سته مع
علمه تما تقدم ليرتب عليه تقسيمها الى نفسيه وسلبيه قوله الاولى